

بياع

با يفضل عن مونة مونه من نفسه وغيره
 ان لم يفضل عن دينه يومه وليلتنه كفايه
اصل له وان علا ذكر او انجي وقرع له وان نزل
 كذلك اذا لم يملكها ابي الكفاية وكانا حريين معصومين
وحجز الفرع عن كسب بليقوبه وان اختلنا دينيا
 ويكوي الاجتهاد بقوله تعالى والاصل في الثاني قوله
 تعالى وعلي المولد له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وكذا
 اخرج به والاول في الاحتجاج بقوله تعالى فان ارضعن
 لكم نطفهن اجورهن ووجهه انه لما لزمتم اجرة ارضاع
 الولد كانت كفايته الزم وقسم بذلك الاول بجامع
 البهنية بل هو اولى لان حرمة الاصل اعظم و
 الفرع بالتعهد والخدمة اليق واجتج له ايضا بقوله
 تعالى ووصينا الانسان بوالديه حسنا فان لم يفضل
 عنها شي فلا شي عليه لانه ليس من اهل المواساة و
 ظاهرا انه لو كان الفاضل لا يكتفي اصله او فرعه لم
 يلزمه غيره وانه لا يلزمه لبعض منها الا القسط
 وما ذكر علم انهما لو قد اعلى كسب لا يقبها وجبت
 لاصل لا يفرع لعظم حرمة الاصل ولان فرعه مأمور
 بصاحبته بالمعروف وليس منها تكليفه الكسب مع
 كبر السن وانه يباع فيها ببياع في الدين من عقار
 وغيره لشبهها به وفي كفاية بيع العقار وجهها اذ
 المنفعة

بياع

ضه

وبذلك علم انها لا
 تصير دينيا بازره في الا
 لا اقتصر احد خلافا لما
 في الاصل

Copyrighted material

١٩٤